**[مصادر التاريخ الإسلامي وكيفية الاعتماد عليها](http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/pdf/jur/4-5.pdf" \o "تنزيل الملف بصيغة pdf)**

هناك مقولة مشهورة بين الباحثين في التاريخ وهي "لا تاريخ بلا مصادر" اذ لا يمكن للباحث ان يكتب دون الرجوع إلى المصادر ليستقي منها المادة الأولية التي تزوده بالنصوص الكفيلة بكتابة متن البحث، فعملية كتابة التاريخ تقوم على المصادر، ولذلك اشترط على الباحث ان يتأكد من توافر مصادر كافية قبل الشروع في عملية البحث. والواقع ان عمل المؤرخ يختلف عما هو عليه عند الأديب، فالأخير يمكن ان يكتب القصص والروايات التاريخية اعتماداً على ذاكرته وخياله، أما المؤرخ فانه مقيد بضوابط وقواعد التوثيق، وذلك بإسناد كل ما يقتبسه من معلومات أولية عن الموضوع إلى مصادرها، ومهما نال الباحث من شهادة أكاديمية في حقل الدراسات التاريخية ومهما اتسعت شهرته، فان ذلك لا يمكنه من اخذ المعلومات دون توثيقها في الهامش، لان ذلك منافٍ لقواعد المنهج العلمي في دراسة التاريخ وكتابته، والمؤلفات التاريخية الحديثة التي لا تلتزم بالتوثيق لا يعتد بها.

ولما كانت المصادر على هذه الدرجة من الأهمية، وجب التعريف بمصادر التاريخ الإسلامي، وأنواعها، وكيفية الاعتماد عليها من قبل الباحثين. واقتضى الأمر أن يقسم الموضوع إلى ثلاث نقاط هي: المصادر والمراجع في التاريخ الإسلامي، أنواع المصادر وبيان طرق الاعتماد عليها وهو أمر مهم لأنه يوضح للباحث في مجال التاريخ الإسلامي كيفية استخدام المصادر ويسهل له طرق الوصول إليها بسهولة ويسر. ثم نماذج من المؤرخين المسلمين وأهم إسهاماتهم في التدوين التاريخي.

**المصادر والمراجع في التاريخ الإسلامي:**

إن مصادر التاريخ الإسلامي كثيرة ومتنوعة، وتنقسم إلى المصادر القديمة التي ألفها المؤرخون المسلمون الذين ينتمون إلى العصور الإسلامية، ويمكن ان نطلق عليها اسم "المصادر". وهناك المصادر الحديثة التي ألفها الباحثون العرب والأجانب معتمدين في كتابتها على المادة الأولية المستقاة من المصادر القديمة. وهذا النوع من المصادر يمكن ان نطلق عليه اسم "المراجع".

**المصادر:**

كثيرة ومتنوعة على الرغم من الأعداد الكبيرة التي فقدت منها عبر الزمن، وتنقسم المصادر تبعاً لما تحتويه من مادة تاريخية إلى: مصادر أولية ومصادر ثانوية. والأساس الذي يحدد هذا التقسيم هو الفترة الزمنية التي يعالجها الموضوع الذي يدرسه الباحث؛ فكتابات الواقدي(ت207هـ) عن الفتوحات العربية الإسلامية في العصر الأموي تعد مصدراً أولياً. أما ما كتبه ابن الجوزي(ت597هـ) عن الموضوع ذاته في كتابه "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" فلا يمكن ان يكون كذلك، إلا في حالة "أن يكون المؤرخ المتأخر زمانياً عن الأحداث المراد البحث فيها"، قد اطلع على كتب فقدت، ولم تعد في حيز الوجود حالياً، ونقل منها، وجاء بروايات مختلفة لما جاء به الواقدي، فعندئذ يمكن الاعتماد عليها وعدها مصدراً أولياً.

إن المصدر القديم يعد مصدراً أولياً، يعتد به أكثر من غيره في حالة كون المؤلف معاصراً زمانياً وقريباً من حيث المكان لأحداث الموضوع الذي يبحث فيه وشخصياته. فإذا كان الموضوع يتناول مثلاً حدثاً تاريخياً وقع في العراق في القرن الثالث الهجري، فإن المصدر الأولي المثالي في هذه الحالة هو كتابات اليعقوبي(ت284هـ)، ومن على مثاله أو قريب منه. فمن الخطأ الاعتقاد أن كل مصدر قديم بمثابة مصدر أولي، فتجد البعض ينقل نصاً عن تاريخ بغداد في القرن الثاني الهجري من كتاب "العبر" لعبد الرحمن بن خلدون(ت808ه). فالمصدر هنا قديم، ولكنه بعيد جداً مكانا وزمانا عن الموضوع، لذا لا يعد مصدراً أولياً.

إن المؤرخ الذي يشاهد الحدث بأم عينيه تكون رواياته أرجح من معاصره الذي ينقل الأخبار مشافهة عن طريق السماع. أما كيفية معرفة ذلك فعن طريق المصطلحات التي ذكرها المؤرخ قبل كتابة خبر الحدث مثل: "أخبرنا" "سمعت"، "رأيت". وإن أهمية أي مؤرخ إسلامي كمصدر تاريخي، يقررها قدمه وقربه من الحوادث التي يصفها، أو استخدامه لكتب مفقودة قديمة، أو قربه من المعاصرة"**.** ولا يكفي أن يكون المؤرخ معاصراً لتعتمد كتاباته بوصفها مصدراً أولياً، مالم يتمتع بالثقة والمصداقية، واعتماده على مشاهدة الأحداث عياناً، أو سماع أخبارها عن أناس اشتركوا فيها، أو شاهدوها. إن قيمة الأخبار التي يدونها المؤرخ مشاهدة، تكمن في أنه سينفرد بذكرها على الأغلب، قال المسعودي(ت364هـ) في وصفه لكتاب "الأوراق في أخبار الخلفاء" للصولي(ت335هـ) أنه ذكر فيه "غرائب لم تقع لغيره وأشياء تفرد بها لأنه شاهدها بنفسه". إن معرفة سنة وفاة المؤرخ، وموطنه الأصلي، والمناطق التي رحل إليها أو استقر بها لمدد معينة، يعد أمراً ضرورياً للباحث، لأنه من خلال ذلك، سيعرف ما إذا كان من أصحاب المصادر الأولية أم لا؛ وذلك من خلال مقارنة تلك المعلومات مع الأحداث التي يتناولها بالبحث والدراسة.

يعتمد بعض الباحثين على المصادر المتخصصة في تدوين أخبار مدينة ما، أو تراجم لأشخاص يشتركون بصفة معينة، تصلح لان تكون مصدراً اولياً بجميع ما تحويه من معلومات، وهذا أمر فيه نظر. فكتاب "تاريخ مكة" للفاسي(ت832هـ) لا يصلح أن يكون مصدراً اولياً لأخبارها في القرنين الأول والثاني الهجريين، لأنه بعيد جداً، فضلاً عن أنه نقل من مصادر أخرى أقرب من حيث الزمان والمكان. كما أن "تاريخ الخلفاء" لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، يعد مصدراً أولياً لأخبار خلفاء بني العباس في مصر المعاصرين للمؤلف، ولكنه لا يعد كذلك لأخبار خلفاء بني أمية أو العباسيين في بغداد، على الرغم من أنه خصص كتابه لتاريخ الخلفاء؛ إذ أن كتابات الطبري(ت310هـ)، والمسعودي(ت364هـ)، وابن الجوزي(ت597هـ) وابن الأثير (ت630هـ)، هي المعول عليها والمقدمة على غيرها في اقتباس المعلومات.

وقد يطرح سؤال متى يصبح المصدر البعيد زماناً ومكاناً عن الأحداث مصدراً أولياً؟ وللإجابة عن ذلك نقول أنه ممكن في بعض الحالات منها: عندما ينقل مؤلف ذلك الكتاب نصوصاً ومعلومات تاريخية تخص موضوع البحث عن مصدر أولي، عاصر مؤلفه تلك الأحداث، وكان قريباً من حيث مكان وقوعها. ومثال ذلك كتاب "العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك" لمؤلفه اليماني الملك الأشرف الغساني(ت803هـ)، الذي نقل فيه معلومات مهمة عن تاريخ العراق من كتاب ابن الساعي البغدادي(ت674هـ) الموسوم "الجامع المختصر". فكتابات ابن الساعي عن الأحداث التي عاصرها وكتب عنها في كتابه المفقود تعد معلومات أصلية ومصدرها أولي في هذه الحالة حتى وان نقلت من قبل مؤلف يماني متأخر عنها، لأن الكتاب الأصل قد فقد، فحفظت من قبله، وتزداد قيمة وأهمية هذه المعلومات، كلما قلت المصادر عن الموضوع.

**المراجع:**

تشمل مراجع التاريخ الإسلامي دراسات الباحثين المسلمين والأجانب عن قضايا وأحداث وشخصيات التاريخ الإسلامي، معتمدين في تأليفها على كتابات المؤرخين القدامى التي يفترض أن تكون مصادر أولية. وتتفاوت قيمة المراجع تبعاً لجدية وأصالة موضوع الدراسة، وأهميته وما توصل إليه الباحث من نتائج، ونوعية المصادر الأولية التي اعتمد عليها، والطريقة التي اعتمدها في معالجة الموضوع. والذي يهمنا هنا، أن نشير إلى أن فائدة هذه الكتب للباحث محددة بنقل الآراء المطروحة، ووجهات النظر، وما توصل إليه المؤلف من نتائج، وكذا الحال للإحصاءات والجداول. أما الاعتماد عليها في اقتباس المعلومات الأولية، فلا يصح ما دام مصدر تلك المعلومات متوافراً، أي بعبارة أخرى، إذا كان المرجع قد اعتمد على مصدر لم يعد متوفراً، وحوى معلومات أصلية لا تتوفر عنها مصادر أخرى، عند ذاك يمكن الاعتماد في نقل المعلومة على المرجع، مع الإشارة إلى مصدرها الذي نقل منه مؤلف المرجع، وعليه فان اعتماد الباحثين وطلبة الدراسات العليا على المراجع في اقتباس المعلومات دون التقيد بتلك القاعدة يعد ضعفاً منهجياً.

ومن المراجع أيضاً الدوريات: وهي المطبوعات التي تصدر على فترات متعاقبة منتظمة، تحوي معلومات مهمة لا غنى للباحث عنها، لأنها تقوم بنشر آخر نتاجات الباحثين. لذا فإن معلوماتها أحدث من معلومات الكتب في الغالب**،** ولا سيما المجلات المتخصصة التي تتبنى إصدارها الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية.

أما المراجع التي تكتب بشكل عام عن أحداث التاريخ الإسلامي أو التاريخ الأوربي أو التاريخ القديم، فان قيمتها أقل من قيمة الكتب المتخصصة والدوريات، لأنها تكتب عن فترة طويلة، ومساحة مكانية واسعة تضم أحداثاً كثيرة، وكل ذلك يؤثر على دقة المعلومات وتفصيلها، ومثال ذلك: الكتب التي تحمل عنوان "تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر" أو "التاريخ الإسلامي" أو "تاريخ العالم القديم".

وقد يسأل سائل هنا هل أن هذا التقسيم مقتصر على مصادر التاريخ الإسلامي؟ والجواب لا، فان التاريخ الحديث والمعاصر له مصادر ومراجع أيضاً. فتاريخ الجزائر المعاصر مثلاً توجد عنه مصادر كثيرة، غير أن بعضها لا يعد مصدراً أولياً، فكتابات فرحات عباس عن الثورة التحريرية في كتبه "حرب الجزائر"، و"ليل الاستعمار" تعد مصدراً أولياً، كونه معاصر للأحداث. أما ما يكتبه الطلبة اليوم عن الثوة في رسائلهم، فيعد مصدراً ثانوياً "مرجعاً"، مهما نالت تلك الرسالة من شهرة علمية، والسبب هو اعتماد الطلبة على مؤلفات جيل الثورة التي تحوي "المادة الأولية".

ان مصادر التاريخ الحديث والمعاصر المتخصصة في فترة زمنية محددة، أو التي تناولت موضوعاً محدداً وواضحاً، تعد أهم من تلك التي كتبت بشكل عام. فالنص المأخوذ عن مفاوضات إيفيان من كتاب "اتفاقيات إيفيان" لبن يوسف بن خدة، هو أعلى قيمة من الناحية العلمية من نص آخر أخذ من كتاب "تاريخ الجزائر العام" لعبد الرحمن الجيلالي.